

امكانية لاستغلال ميزانيات اضافية ايضا . وقد ذكر ارنون غفني ، المسؤول عن الميزانيات في وزارة المالية ، في رده على اسئلة الصحفيين ، بأنه اذا قررت الحكومة انشاء مستوطنات جديدة سيكون من الممكن تمويل انشائها من البندا للاحتياطي في الميزانية الجديدة (يديموت ارونوت ، ٢٥/٢ / ٧٥) . ومن الجدير بالذكر ان هذه الميزانية موزعة على الوزارات المختلفة .

سهر جريس

ستمتهد فوق مساحة ٥٠٠ دونم ، وتمت المصادقة ايضا حتى الان على اقامة خمسة مصانع ، بالاضافة الى خطط اخرى قيد البحث . كما يجري العمل حاليا على تنفيذ مشروعين كبيرين ، هما مد خط مياه الى اوفيره ، تبلغ تكاليفه ٣٠ مليون ليرة ، وشبكة لتزويدها بالكهرباء من ابيلات تستمر اقامتها ثلاث سنوات ، بتكلفة قدرها ٤٠ مليون ليرة .

ومن الجدير بالذكر ، من ناحية اخرى ، انه بالاضافة الى الميزانية المخصصة للاستيطان ، هناك

الاقتصاد الاسرائيلي

[١]

مشروع الميزانية الجديدة للسنة المالية ١٩٧٦ / ١٩٧٥ انعكاس لوضع اسرائيل الاقتصادية

تشكل نقطة تحول في حياتنا كلها . وهكذا ايضا في القطاع الاقتصادي الذي لا يزال واقعا تحت تأثير الحرب منذ انتهائها « . والحقيقة هي ان بوادر « المرض » في الاقتصاد الاسرائيلي ، مثل التضخم المالي والمجز في ميزان المدفوعات ، ظهرت قبل حرب ١٩٧٣ ولكن الحرب زادت تأزما ، وقضت على جميع خطط الإصلاح السابقة . كذلك ساهبت الازمة الاقتصادية في اوربا والولايات المتحدة ، حيث تشتري اسرائيل منهما المواد الخام لصناعتها والواد الغذائية والاعتدة العسكرية ، في تقوية الازمة الاقتصادية داخل اسرائيل ، اذ ادى ارتفاع أسعار هذه البضائع في تلك البلدان الى زيادة مجز اسرائيل التجاري وانخفاض فائض عملتها الصعبة ، وبالتالي ازدياد ديونها .

على أساس هذه الخلفية ، أعلن رابينوفيتش في خطابه أمام الكنيست ، ان الاقتصاد الاسرائيلي يعاني الان من ثلاثة مشاكل أساسية ، من المفروض معالجتها ومحاولة إيجاد حلول لها في إطار مشروع الميزانية الجديدة ، وهي : (١) تحصيل عيب الامن ، (٢) خفض العجز في ميزان المدفوعات ، (٣) خفض ارتفاع الاسعار والطلب (المصدر نفسه) ، وهي المشاكل القديمة نفسها التي كررها المسؤولون

قرر الكنيست مؤخرًا تحويل مشروع الميزانية — البالغ ٥٦٤٣ مليار ليرة — للسنة المالية ١٩٧٥/٧٦ ، التي ستبدأ في مطلع نيسان المقبل ، الى لجنة المالية التابعة له ، وذلك بعد ان استوفي النقاش حوله في القراءة الاولى . ويفترض ان يعاد مشروع الميزانية الى الكنيست بعد الانتهاء من بحثه في لجنة المالية ، حيث يتم التصديق عليه نهائيا . ويعكس مشروع الميزانية هذه السياسة الاقتصادية التي رسمتها الحكومة الاسرائيلية للسنة المالية المقبلة ، التي تعتبر استمرارا للسياسة السابقة التي انتهت بعد حرب ١٩٧٣ ، والهادفة الى اعادة بناء اقتصاد اسرائيل الذي شل تقريبا ، بسبب ما تكبدته من نفقات في تلك الحرب ، رغم المساعدات الكثيرة التي وصلتها من يهود العالم والولايات المتحدة . وكان وزير المالية الاسرائيلي ، يهوشوع رابينوفيتش ، قد أكد ذلك في بيانه أمام الكنيست ، عند تقديمه مشروع الميزانية (هارتس ، ٢٥/٢ / ١٩٧٥) بقوله : « ان ميزانية الدولة لسنة ١٩٧٥ ... ليست الا تعبيرًا عن استمرار سياسة الطوارئ الاقتصادية ، التي اضطررنا الى اتباعها بحكم الواقع السياسي والامني الذي فرض علينا منذ الحرب وبعدها ... ان حرب يوم الغفران